

الأردن

للإسمنت

الرقم : 68/1/13

التاريخ : 2016/6/5

* ليرصد عمات

* السيد /
السيد /

7/7

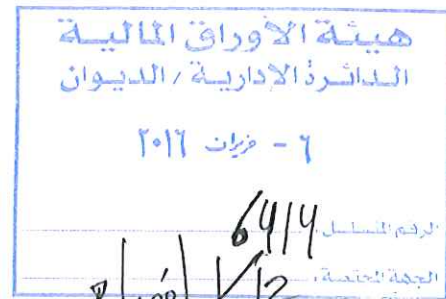
السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

تحية واحتراما،

لاحقا لكتابنا رقم (38 /1/13) المؤرخ في 2016/4/25 المتعلق باجتماع الهيئة العامة لشركة مصانع الاسمنت الأردنية (لافارج الاسمنت الاردنية) الذي تم عقده بتاريخ 2016/4/25، نرفق طيا نسخة عن وقائع محضر الاجتماع المشار اليه أعلاه موقعا حسب الاصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الرئيس التنفيذي للافارج الأردن
عمرو رضا



م.ع

وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2016/4/25

بناء على دعوة من رئيس مجلس إدارة شركة مصانع الإسمنت الأردنية المساهمة العامة المحدودة وفقا للمادة (144) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 واستناداً لأحكام المادتين (169 و 171) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 والمادتين (26 و 29) من النظام الداخلي للشركة، تم عقد اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي شركة مصانع الإسمنت الأردنية في غرفة تجارة عمان في تمام الساعة الثانية عشر من بعد ظهر يوم الاثنين الموافق 2016/4/25 لبحث الأمور التي وردت في الدعوة الموجهة للسادة المساهمين لحضور هذا الاجتماع .

ترأس الجلسة السيد احمد حشمت / نائب رئيس مجلس إدارة الشركة، وحضر الاجتماع السيد محمد ابو زياد مندوب مراقب عام الشركات.

وبعد ان رحب السيد نائب رئيس المجلس بالسادة الحضور، أعلن السيد مندوب مراقب عام الشركات توفر النصاب القانوني من المساهمين حيث بلغ عدد الحاضرين 31 مساهماً أصالة من أصل 32522 مساهم يحملون 43,809,091 سهماً أصالة و 42,520 سهماً وكالة ما مجموعه 43,851,611 سهماً أي ما يمثل (72,55%) من اسهم ورأس مال الشركة البالغ (60.444.460) سهماً/ ديناراً. كما أعلن اكتمال النصاب القانوني المتعلق بحضور مجلس الإدارة وذلك بحضور ستة أعضاء من اصل سبعة لهذه الجلسة وكذلك حضور مدققي حسابات الشركة السادة شركة ارنست اند يونج، كما أضاف بأن الشركة قامت بالإعلان عن الدعوة في وسائل الإعلام وأن الاجتماع قانوني بكل ما يصدر عنه، ثم أعلن السيد نائب رئيس المجلس افتتاح الجلسة في تمام الساعة الثانية عشر والربع ظهراً وتعيين السيدة هانية العسلي كاتبة للجلسة والسيد مهند المعاينة والسيد علاء الدبيعي مراقبين.

ثم قام السيد نائب رئيس المجلس بتلاوة الأمور الواردة على جدول الأعمال ليتم النظر فيها من قبل الهيئة وهي كالتالي:

1. تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2015/4/29.
2. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2015 والخطة المستقبلية والمصادقة عليها.
3. سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن عام 2015.
4. مناقشة حسابات الشركة وميزانيتها عن عام 2015 والمصادقة عليها وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.
5. انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2016 وتحديد بدل أتعابهم.
6. أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها بجدول الأعمال وتدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة على أن يقتزن إدراجها في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.



وفيما يلي وقائع الجلسة :

أولاً- بناء على الاقتراح المقدم من السادة المساهمين، قررت الهيئة العامة بالإجماع حصر تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2015/4/29 بالقرارات وتمت التلاوة.

ثانياً- قام السيد نائب رئيس الجلسة بمخاطبة الهيئة العامة متحدثاً بالنيابة عن المجلس عن تقرير مجلس الإدارة عن عام 2015 والخطة المستقبلية وكما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد محمد أبو زياد المحترم مندوب عطوفة مراقب عام الشركات ،

حضرات أعضاء مجلس الإدارة الكرام

حضرات السادة المساهمين الكرام

السادة Earnest & Young المحترمين

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدني ويشرفني وبالنسبة عن الأخوة أعضاء مجلس الإدارة والادارة التنفيذية لشركة لافارج الاسمنت الأردنية أن نرحب بكم في اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي شركة لافارج الاسمنت الأردنية وأن نضع بين ايديكم التقرير السنوي للعام 2015 والذي يوضح أعمال الشركة متضمناً قوائمها المالية الموحدة كما هي بتاريخ 2015/12/31 وأن نستعرض ما وفقنا الله لانجازه في العام الماضي، مستشرفين أولوياتنا المستقبلية للعام الجديد.

لقد تمكنت الشركة والله الحمد من تحقيق صافي ربح بعد الضريبة مقداره (9,763) مليون دينار في عام 2015 مقارنة مع صافي ربح بعد الضريبة مقداره (3,366) مليون دينار في عام 2014 وذلك بفضل الاجراءات المشددة التي اتخذتها الشركة للحد نسبياً من الزيادة المستمرة في كلف التشغيل وأعباء التكاليف الثابتة بالإضافة الى الارباح التي حققها قطاع الباطون، وإن كان المساهم الرئيسي في النتائج هو الوفورات الضريبية الناتجة عن احتساب الضريبة المؤجلة على خسائر الشركة المدوّرة والبالغة (7,473) مليون دينار .

هذا وما تزال الشركة تواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية، وأهمها استمرار توقف خط انتاج الكلنكر منذ أكثر من ثلاثة أعوام نتيجة عدم السماح لنا باستخدام مصدر طاقة بكلف مناسبة للمنافسة مع الشركات الأخرى، بينما لا تزال أعمال الطحن، والتعبئة والبيع مستمرة من مصنع الفحيص. كما واستمرت الشركة بتحمل أعباء الكلف الثابتة والتعويضات البيئية دون عائد ايجابي على نتائج الأعمال، هذا بالإضافة الى أن خطوط الانتاج تعمل بأقل من طاقتها الإنتاجية بسبب ضعف الطلب من السوق المحلي ومحدودية فرص التصدير.

وبالرغم من جميع هذه التحديات، استطاعت الشركة الحفاظ على مكانتها الريادية في السوق المحلي، وتزويد زبائنها بمنتجات اسمنت عالية الجودة، مؤكدة قدرتها على الصمود في سوق يتميز بالمنافسة الشديدة. كما وتمكنت الشركة من تحقيق نتائج متميزة على صعيد الصحة والسلامة حيث لم تسجل أي إصابة عمل خلال عام 2015، والتزمت كذلك

بمسؤوليتها الاجتماعية مع المجتمعات المحلية المجاورة لمواقع عملها وشراكاتها الاستراتيجية مع عدد من المنظمات الأهلية.

حضرات المساهمين الكرام،

لقد وقفنا بفضل من الله أولاً ثم بفضل وقوفكم الدائم بجانب شركتكم لافارج الاسمنت الاردنية على تحقيق نتائج أعمال ايجابية للعام 2015 ، وتمكنا من تخطي بعض العقبات التي واجهتنا من خلال عمل كوادرن البشرية بإصرار وتحدي. كما وترجمت الشركة أولوياتها على أرض الواقع من خلال تنفيذ عدد من البرامج المتعلقة بالصحة والسلامة، رضا خدمة الزبائن، خفض الكلف، تطوير الموارد البشرية والاستدامة كما هي موضحة بالتفصيل في التقرير السنوي الذي بين يديكم. كما وشهد عام 2015 اندماج كلا من مجموعة لافارج وهولسيم بما لديهما من أكثر من 200 عام من الخبرة في صناعة الإسمنت والباطون والحصمة ولتصبح بذلك شركتنا منذ منتصف عام 2015 جزءاً من الشركة الرائدة عالمياً في صناعة مواد البناء. أن هذا الاندماج يضع أمامنا فرصاً عديدة للتغيير من قواعد اللعبة في صناعتنا والإستفادة منه عن طريق تقديم أنفسنا كمزودين لحلول البناء لقطاع الانشاءات في الأردن. ولكي نتمكن من تحقيق ذلك، سنواصل العمل على فهم احتياجات زبائننا وتقديم أفضل المنتجات والخدمات لهم وللسوق المحلي، لينعكس ذلك على تقديم أفضل عائد مستدام على استثمار المساهمين في هذه الشركة.

أما بخصوص عام 2016 فتواصل الشركة العمل قدماً على خطى دعم موقفها التنافسي وتنمية نتائج الأعمال بالرغم من توقعاتنا باستمرار التحديات القائمة وبالأخص تلك المتعلقة بالوضع التنافسي للسوق وحجم الطلب المتوقع في ضوء انخفاض رخص البناء، والضغط المتعلق بتخفيض الأسعار بالإضافة الى وضع مصنع الفحيص.

الحضور الكريم،

أننا في مجلس ادارة الشركة نعتقد بأننا قد نجحنا في تحديد أولوياتنا للعام المنصرم وعملنا بكل اصرار وتحدي على جعلها واقعاً ملموساً بالرغم من الظروف الصعبة التي تعمل في ضوئها الشركة. كما وأؤكد لكم أن الشركة ستستمر في المسار الإيجابي لتحقيق المزيد من الانجازات في الاعوام القادمة من خلال تنفيذ عدد من البرامج والخطط التشغيلية والتسويقية متسلحة بالكوادر البشرية المؤهلة التي لديها. وبالنسبة عن أعضاء مجلس الإدارة نؤكد مجدداً ثقتنا بقدرة ادارة الشركة على الحفاظ على مركزها الريادي في خدمة السوق والإقتصاد الأردني، لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

السادة الحضور

ختاماً، أتوجه بالأصالة عن نفسي وبالنسبة عن أعضاء مجلس الإدارة الكرام والإدارة التنفيذية للشركة وكافة أفراد أسرة شركة لافارج الاسمنت الاردنية بخالص الشكر الى مساهمي الشركة على ثقتهم المستمرة بالشركة.

كما وأود ان أعرب عن اعتزازي وبالغ شكري الى موظفي الشركة على جهودهم المتواصلة وعملهم الدؤوب، آملاً تحقيق المزيد من النتائج الايجابية في الأعوام القادمة باذن الله.

أدعو الله عز وجل أن يمن علينا بالتوفيق في الأعوام القادمة. وأن يرعى الأردن في ظل صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الأردن

ثالثاً - تلا السيد وضاح برقواوي ممثل ارنست اند يونج / مدققو حسابات الشركة تقريرهم عن أمور الشركة وحساباتها وميزانيتها عن عام 2015 وتم إقراره من قبل الهيئة العامة

رابعاً - تم فتح باب المناقشة لحسابات الشركة وميزانيتها عن عام 2015 حيث تم دمج مناقشة البند الثاني والبند الرابع من جدول الأعمال وتقدم السادة المساهمين باستفساراتهم على النحو الآتي:

قام المساهم السيد سفيان عبد العزيز ابتداء مبدياً شكره وتأييده لشركة لافارج بتسمية السيد عمرو رضا رئيساً تنفيذياً للشركة كما وتقدم بالشكر لمجلس الإدارة ولكافة العاملين على جهودهم المتواصلة بالحفاظ على مكانة الشركة واستمراريتها. ومن ثم قام بالاستفسار عن ما ورد في صحيفة جوردان تايمز عن الشركة اغلاق مصنع الفحيص وما تضمنته تلك الصحيفة من نية الشركة طرح مشروع تحويل منطقة أراضي الفحيص الى منطقة تنمية واستثمارية، وأضاف مستفسراً عن مستقبل معدات مصنع الفحيص في هذه الحالة.

قام المساهم السيد جمال عثمان حماد بالاستفسار عن كل مما يلي:
عن أسباب عدم إمكانية الشركة تحقيق أرباح مقارنة مع شركة الشمالية للأسمنت وعن إمكانية إنشاء طاحونة لطحن الكلنكر في شمال الأردن ومدها بمادة الكلنكر من مصنع الرشادية مثل ما تقوم به شركة الشمالية التي تحقق أرباحها من وراء الطحن، واستفسر أيضاً عن أسباب توقف الشركة عن مشروع بيع المعدات الغير عاملة في مصنعها الفحيص او في الرشادية.

قام المساهم السيد عبد الرحيم الحديدي بالاستفسار عن كل مما يلي:
عقب السيد المساهم على ما تناولته صحيفة جوردان تايمز من أن قيمة الاستثمارات على أراضي مصنع الفحيص قد تصل الى ما يقارب 2 مليار دينار وأبدى تخوفه من ان يكون مستقبل هذه الاستثمارات مشابها لاستثمارات منطقة العبدلي في عمان المتأرجحة نحو السقوط. ثم أضاف بان الشركة ومنذ ستة سنوات تقريبا لم تقم بتوزيع أية ارباح على مساهميها، مطالباً ادارة الشركة طمأنة السادة المساهمين بما سيحصل مستقبلاً. كذلك استفسر المساهم عن سبب ارتفاع تكلفة القضايا التي بلغت 8 مليون دينار.

قام المساهم عادل الصفدي بالاستفسار عن أسباب تسليط الضوء على اندماج شركة لافارج وهولسيم وعن ماهية الاستفادة من هذا الاندماج.

شكر السيد رئيس الجلسة السادة المساهمين على أسئلتهم وطلب من ادارة الشركة الاجابة عن استفسارات السادة المساهمين.

اجاب السيد عمرو رضا مدير عام الشركة وتوجه في البداية بالشكر للسادة المساهمين لما أبدوه من شعور ايجابي نحو تعيينه في الإدارة التنفيذية للشركة، وفي معرض إجابته عن مستقبل مصنع الفحيص اجاب السيد المدير العام قائلاً بان تكلفة مصنع الفحيص الثابتة تبلغ 6 مليون دينار سنوياً وان تشغيل المصنع ينحصر ومنذ سنوات في عمليات طحن الكلنكر وتعبئة وبيع الاسمنت فقط بعدد موظفين يصل الى مائتي موظف وأنه يضاف الى ذلك كل من التكلفة المتغيرة

لتشغيل الطاحونة والبالغة حوالي 2 مليون دينار وتكاليف قضايا التعويضات البيئية والتي بلغت 5 مليون دينار للعام 2015.

وعن قضايا التعويضات البيئية أوضح السيد المدير العام بان كل من عدد وحجم تعويضات هذه القضايا ازداد خلال السنوات الأخيرة بشكل مضطرد، وتحدث عن الدفع التي تقدمت بها الشركة مؤخراً وهي تتعلق بطلي كشف مستعجل لإثبات واقع حال الذين تما من خلال محكمة بداية السلط المؤقرة والذين بيّنا بالنسبة للطلب الأول عدم وجود أي أضرار للبيئة تذكر ناتجة عن تشغيل مصنع الفحيص وأن أي انبعاثات ناتجة عن المصنع هي ضمن الحد المسموح به عالمياً، وبالنسبة للطلب الثاني توقف مصنع الفحيص عن الانتاج منذ شباط 2013 وتم إعلام السادة الحضور بأن الشركة بصدد تقديم لائحة تمييز بإحدى الدعاوي القضائية التي تم تحريكها بمواجهة الشركة بعد تاريخ اعتماد تقرير الكشف المستعجل الثاني على أمل أن يأتي هذا الطلب بنتائج ايجابية للشركة في القريب العاجل إن شاء الله، وأن الشركة تعمل بالتنسيق مع وكيل ومستشار الشركة القانوني ليصار إلى العمل على تشكيل هيئة عامة للبت في هذه الدعوى. كذلك، أوضح السيد المدير العام بأن عدد قضايا التعويضات البيئية المقامة حالياً على الشركة تجاوز 1400 قضية وبتكلفة تقدر بحوالي 20 مليون دينار، وأضاف في هذا الخصوص أن الشركة تسعى جاهداً لتوفير مجمل هذه الكلف الأمر الذي سينعكس ايجاباً على نتائج الشركة مستقبلاً وأوضح انه من هنا بدأت فكرة مشروع إغلاق مصنع الفحيص وتطوير أراضي كحل تشاركي وتوافقي يراعي مصالح كافة الاطراف المعنية من مساهمي الشركة والعاملين فيها والمجتمع المحلي في الفحيص مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصيته.

وأوضح السيد المدير العام رؤية الشركة لهذا المشروع والتي تأتي انسجاماً مع رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه بالوصول الى أردن اخضر في عام 2020 وتراعي خصوصية المجتمع المحلي في الفحيص، فتحدث عن ما سيتضمنه المشروع من منشآت كحي دبلوماسي ومناطق سكنية خضراء وجامعة ومستشفى ومنتزه وبحيرة صناعية ومنطقة متعددة الاستعمالات تحتوى على مطاعم مختلفة وقاعات للمؤتمرات وطل ذلك بمواصفات عالمية مراعية للبيئة واضاف أن هذا التصور ما زال محل دراسة مع المكتب هندسي استشاري تعاقدت معه الشركة مؤخراً، كما وأوضح السيد المدير العام بأن الشركة كانت قد تقدمت بتصور هذا المشروع لهيئة الاستثمار وهي على تواصل مستمر مع الجهات ذات الاختصاص في كل ما يتعلق بهذا المشروع وأنه فور الحصول على كافة الموافقات اللازمة سوف تقوم الشركة بطرح تصور المشروع على مستثمرين محليين ودوليين ليتم تطويره من قبلهم موضعاً بأن الشركة كعضو من مجموعة لافارج هولسيم العالمية على اتم الاستعداد بالتعاون مع المستثمرين وذلك بتأمين حلول بناء بيئية خضراء للمشروع.

وتحدث عن الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع الذي من شأنه أن يخلق العديد من فرص العمل لأبناء المنطقة اضافة الى توفير الموارد المالية للشركة الأمر الذي سيمكنها من تحديث خط إنتاجها الواقف حالياً في مصنع الرشادية تحضيراً لفرص التصدير كما ومن تأمين خروج كريم للعاملين في الشركة الذين لن يستمروا بالعمل بالاضافة الى ما سينتج عن هذا المشروع من عائد لمصلحة السادة المساهمين. وبعد الاستماع الى شرح السيد المدير العام أثنت الهيئة العامة بالإجماع



الأردن

على توجه الإدارة بخصوص مشروع تطوير أراضي مصنع الفحيص وأبدت دعمها له خاصة انه يأخذ في الحسبان مصلحة الجميع من مساهمين وعاملين والمجتمع المحلي وخاصة أنه يدعم المناخ الاستثماري في الأردن.

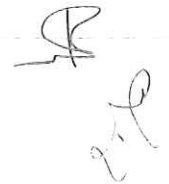
أما فيما يخص نية الشركة بيع معداتها، أجاب السيد المدير العام بأنه كان من المفترض بيع معدات أحد خطي مصنع الرشادية الا انه ونتيجة للاندماج الذي تم فيما بين شركة لافارج وهولسيم العالميتين يتم اعادة دراسة هذا المشروع، وانه من الوارد جدا أن تتم اعادة تأهيل هذا الخط في المرحلة القادمة تحضيراً لفرص التصدير للسوق السوري مع العلم بأن الشركة ستعمل على بيع المعدات التي لا تحتاج اليها مستقبلاً.

وتحدث السيد المدير العام عن الاستفسار المتعلق بأرباح شركة اسمنت الشمالية مقارنة بشركتنا وعن فكرة إنشاء طاحونة من قبل الشركة في شمال الأردن موضحاً بأن قيام شركتنا بإنشاء طاحونة لن يزيد من ربحية الشركة، وأضاف السيد المدير العام بأن الشركة تعمل بالتوازي مع مشروع الفحيص واغلاق المصنع على إنشاء منطقة خدمية صناعية -لتخزين وبيع منتجاتها- بالقرب من عمان لخدمة السوق الرئيسي لها لخدمة العاصمة عمان والجوار .

وفيما يخص ارتفاع الكلف، تحدث السيد المدير العام بأن إنشاء محطة الفحم في الرشادية ساهم بشكل كبير بخفض كلف الانتاج وبهذا الخصوص اضاف بان الشركة مجتمعة مع باقي الشركات المنتجة لمادة الاسمنت في الاردن قد عملت ومن خلال جمعية منتجي الاسمنت الأردنية على الحصول على موافقة وزارة الصناعة والتجارة بهدف استيراد مادة الفحم السائب (bulk) مباشرة عن طريق ميناء العقبة وذلك بخلاف ما كان معمولاً به سابقاً (jumbo bags) حيث كان يتم الاستيراد الأمر الذي سينتج عنه خفضاً إضافياً لكلف الانتاج.

وفيما يخص الطاقة الكهربائية وأثرها على كلف الانتاج، أجاب السيد المدير العام بأن الحكومة لم تقوم برفع اسعار الطاقة الكهربائية خلال العام المنصرم نظراً لانخفاض سعر برميل البترول عن حد الـ 50 دولار للبرميل أنه في حال ارتفاعه عن هذا الحد سوف تقوم الحكومة برفع أسعار الطاقة الكهربائية مما سينعكس سلباً على نتائج الشركة. كما واضاف السيد المدير العام ان من التحديات أيضاً التي تواجه سوق الاسمنت الأردني قرار الحكومة السعودية بإعادة فتح سوق التصدير. وعن اسباب عدم توزيع ارباح على السادة المساهمين، اشار السيد المدير العام الى ان قانون الشركات ساري المفعول لا يجيز للشركة المساهمة العامة توزيع أي عوائد على المساهمين فيها الا من أرباحها بعد تسوية الخسائر المدورة من سنوات سابقة.

وعن اثر اندماج شركة لافارج مع شركة هولسيم العالمية، تحدث السيد المدير العام بأنه ونتيجة لهذا الاندماج سوف تكون هناك نتائج ايجابية على كافة الشركات أعضاء مجموعة لافارج هولسيم لما تتمتع به هاتين الشركتين من خبرات علمية وفنية وكفاءات بشرية وان الاندماج سيعمل على خلق وإيجاد حلول فنية جديدة ومبتكرة الامر الذي سوف يعزز موقف



الأردن

الشركة التنافسي محليا وإقليميا وعالميا. وعن التعريف بمنتجات الشركة، تحدث السيد المدير العام بأن الشركة تعمل ومنذ عدة سنوات على تعريف السوق المحلي والإقليمي بمنتجاتها ومنتجات شركة لافارج الباطون الجاهز حيث شاركت شركتنا بعدة معارض محلية ودولية منها معرض (Interceem) ومعرض نقابة المقاولين.

ثم قام المساهم السيد احمد عاطف بالاستفسار عن امكانية توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية لمساهمي الشركة وتحدث عن ضرورة تحسين صورة الشركة في وسائل الاتصال المختلفة ليتم تحجيم تعاطف الشعب في الأردن مع أهل المنطقة. ثم قام المساهم السيد يوسف بطشون بالاستفسار عن إمكانية توليد الكهرباء أو إمكانية توليد الغاز واستفسر كذلك عن ملكية أراضي مصنع الفحيص وإمكانية ارضاء المجتمع المحلي.

كذلك أوضح السيد المدير العام فيما يخص استخدام الطاقة الشمسية موضحا بأن الشركة كانت قد حصلت مؤخرا على الموافقات اللازمة من الجهات المعنية المختصة لغايات انشاء محطة للتوليد الذاتي لتخدم مصنع الرشادية وأن ادارة الشركة تعمل حاليا على آخر مراحل التفاوض مع شركة ليتم البدء بتنفيذ المشروع في القريب العاجل قبل نهاية العام الحالي. اما بالنسبة للغاز، فقد أوضح السيد المدير العام بأن شركة الفجر المصرية التي كانت شركتنا قد تعاقدت معها خلال العام 2006 ليتم تزويد مصنع الرشادية بالغاز دون ان تتمكن شركة الفجر بالوفاء بالتزاماتها في حينه كانت قد قامت بالاتصال بالشركة مؤخرا بهدف دراسة إمكانية توصيل الغاز المسيل الى مصنع الرشادية واننا سنتعاون معها لنرى ما يمكن عمله في هذا الخصوص.

وعن صورة الشركة في وسائل الاتصال المختلفة تحدث السيد المدير العام أنه كان من المتوقع أن يتم نشر مقال الجوردين تايمز بالصحف العربية لكن لم يتم الأمر لعدم تعاون تلك الصحف وتحدث أن الشركة تعمل على هذا الموضوع وتوليها اهتمامها.

أما عن ملكية أراضي مصنع الفحيص، فقد أكد السيد المدير العام بأن الأراضي القائم عليها المصنع هي ملك خالص للشركة، وبالنسبة للجزء المستملك منها فقد سبق وأن تم دفع قيمة الاستملاك عن هذا الجزء وهو يشكل نسبة قليلة من مجمل أراضي المصنع وأنه وطبقا للقانون فإن مدد التقادم القانوني قد مضت في هذا الخصوص. كما أضاف بأن المنتزه العام سيكون تحت اشراف بلدية الفحيص. وهنا أوضح السيد المدير العام بأنه لا يوجد حاليا اية مستثمرين جاهزين وأن الشركة بانتظار الموافقات اللازمة لتصوير مشروع تطوير أراضي مصنع الفحيص وان كلفة المشروع المتوقعة هي حوالي 800 مليون دينار علما بأن العائد للشركة سيتمثل ببيع الأراضي للمطور او المطورين الذين سيرسو عليهم العطاء.

- ومن ثم قام السيد رئيس الجلسة بإغلاق باب النقاش وتمت المصادقة على كل من البند الثاني والبند الرابع - (بند2: سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2014 والخطة المستقبلية والمصادقة عليها) - (بند4: مناقشة حسابات الشركة وميزانيتها عن عام 2015 والمصادقة عليها وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة) حيث وافقت الهيئة العامة على هذين البندين بالإجماع .

- وفيما يخص بند مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2016 وتحديد بدل أتعابهم فقد فاز السادة ارنست اند يونج بالتزكية ليكونوا مدققي حسابات الشركة لعام 2016 كما تم تفويض مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة بتحديد أتعابهم .

- وحيث انه لا توجد أية أمور أخرى فقد شكر كل من السيد رئيس المجلس والسيد مندوب مراقب عام الشركات السادة الحضور على تعاونهم وأعلن مندوب مراقب عام الشركات السيد محمد أبو زياد اختتام الجلسة في الساعة الواحدة والنصف ظهرا.

هانية وليد العسلي
مندوب مراقب عام الشركات
كاتب الجلسة

محمد أبو زياد

نائب رئيس مجلس الإدارة
احمد حشمت